



المعيار المحاسبي الدولي IAS1

عرض القوائم المالية

Presentation of financial statements

قائمة الدخل Income Statement

تعرض قائمة الدخل نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة. وقد استخدم معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، ضمن التعديل الذي تم إدخاله عام 2003، مصطلح الربح أو الخسارة بدلاً من صافي الربح أو الخسارة للدلالة على الرقم الأخير الذي يظهر في قائمة الدخل.

شكل ومحفوظ قائمة الدخل:

الدخل Income

- يعرف الإطار العام لمجلس معايير المحاسبة الدولية الدخل بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية عدا المساهمات التي تتم من قبل المالك، وتكون على شكل تدفقات واردة أو زيادة في الأصول أو تخفيض في الالتزامات.
- يتضمن تعريف الدخل كلاً من الإيرادات والمكاسب. وينتحقق الإيراد في سياق النشاطات العادية للمنشأة ويشار إليه بأسماء مختلفة تشمل المبيعات والرسوم والفائدة وأرباح الأسهم وريع حق الامتياز والإيجار.
- تمثل المكاسب بند آخر تحقق تعريف الدخل وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاطات العادية للمنشأة. وتمثل المكاسب زيادات في المنافع الاقتصادية وبذلك فهي ليست مختلفة عن الإيراد من حيث الطبيعة.

المصاريف Expenses

أما المصروفات فتعرف وفق الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية بأنها نقصان في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو إستفاده الأصول أو تكبد التزامات، وتؤدي المصروفات إلى نقصان في حق الملكية خلافاً لتلك المتعلقة بالتوزيعات إلى المالكين.

- يتضمن تعريف المصروفات الخسائر والمصروفات الأخرى التي تنشأ في سياق النشاطات العادية للمنشأة. وتشمل المصروفات التي تنشأ في سياق النشاطات العادية للمنشأة، على سبيل المثال تكفة المبيعات، الأجور والإهلاك، وتأخذ عادة شكل التدفقات الخارجية أو إستنفاد الأصول مثل النقد وما يعادل النقد، والمخزون، والمتلكات والمصانع والمعدات.
- تمثل الخسائر بنود أخرى تحقق تعريف المصروفات، وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاطات العادية للمنشأة. تمثل الخسائر نقصان في المنافع الاقتصادية ولا تختلف في طبيعتها عن المصروفات الأخرى، وعليه لا تعتبر عنصراً منفصلاً في هذا الإطار.
- تشمل الخسائر، على سبيل المثال، تلك التي تنتج عن الكوارث مثل الحرائق والفيضان، وتلك التي تنشأ عن التخلص من الأصول غير المتداولة. ويشمل تعريف المصروفات كذلك الخسائر غير المتحققة، على سبيل المثال، تلك التي تنشأ من آثار الزيادات في سعر الصرف لعملة أجنبية فيما يتعلق بإقتراض المنشأة بتلك العملة. عند الاعتراف بالخسائر في قائمة الدخل فإنه عادة ما يتم عرضها بصورة منفصلة لأن العلم بها مفيد لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية. غالباً ما يتم التقرير عن الخسائر بطرح الدخول ذات العلاقة منها.
- يمثل الدخل الفرق بين الإيراد المتحقق للوحدة الاقتصادية خلال الفترة والمصروفات التي تكبدتها خلال تلك الفترة لتحقيق هذا الدخل.

أهداف قائمة الدخل

تزود قائمة الدخل مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات حول الأداء المالي للمنشأة وتساعدهم بالتبني بالتدفقات النقدية، إضافة إلى معلومات أخرى مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ويمكن تحديد أهداف قائمة الدخل على النحو التالي:

1. تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في عملية التبؤ ومقارنة وتقدير القوة الإيرادية للمشروع.
2. تقديم المعلومات المفيدة للحكم على قدرة الإدارة في استغلال موارد المشروع بشكل فعال من أجل تحقيق الهدف الأساسي للمشروع (تعظيم القوة الإيرادية).
3. توفير المعلومات الحقيقة والتفسيرية بالنسبة للعمليات التشغيلية والأحداث الاقتصادية الأخرى والتي تكون مفيدة في عملية التبؤ والمقارنة وتقدير القوة الإيرادية.
4. التقرير (الأعلام) عن أنشطة المشروع التي تؤثر على المجتمع، والتي يمكن تحديدها ووضعها أو قياسها، والتي تكون ذات أهمية بالنسبة للأهداف المحددة والموضوعة مسبقاً.
5. تحديد مقدار الضريبة المستحقة على المنشأة.
6. معرفة المالك للنتائج استثماراتهم في المنشأة.

محددات قائمة الدخل

نظراً لاشتمال صافي الدخل على عدد من الفروض والتقديرات مثل تقدير الديون المشكوك في تحصيلها ومصروف اهلاك الأصول غير المتداولة، فإن الدخل يمثل رقم تقديرى، مما يتطلب ضرورة ادراك مستخدمي هذه القائمة أوجه القصور المرتبطة بالمعلومات التي تتضمنها قائمة الدخل والتي تحد من الفوائد المرجوة منها، ومن هذه المحددات:

1. البنود التي لا يمكن قياسها بشكل موثوق غير مشحونة بقائمة الدخل: ومن هذه البنود المكافآت والخسائر غير المتحققة لبعض الاستشارات المالية التي لا يتم تسجيلها في قائمة الدخل في حالة عدم التأكد بأن التغيرات في قيمتها سوف تتحقق. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك عدم الاعتراف بالزيادة في القيمة الناتجة عن زيادة جودة المنتج أو تحسن الخدمة المقدمة للعملاء أو زيادة كفاءة ومهارة العنصر البشري في المنشأة.
 2. تتأثر أرقام الدخل بالطرق المحاسبية المستخدمة: ويوضح هذا في الاختلاف في اختيار طريقة الاهلاك للأصول الثابتة من منشأة لأخرى مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة المباشرة بين نتائج أعمال المنشآت بعضها ببعض.
 3. مقاييس الدخل تتأثر بالحكم الشخصي: ومن الأمثلة على تأثير الحكم الشخصي في تحديد رقم الدخل، تقدير قيمة العمر الافتراضي للأصل الثابت لأغراض تحديد نسبة الاهلاك السنوية وبالتالي فإن الاختلاف في ذلك بين المنشآت يولد اختلافاً في قيم الدخل من منشأة لأخرى.
- قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للفترة المالية (قائمة الدخل الشامل)**

Statement of Profit or Loss and Other Comprehensive Income

- يمثل رقم إجمالي الدخل الشامل التغير في حقوق الملكية خلال الفترة المالية الناجم عن عمليات وأحداث غير التغيرات الناجمة عن العمليات مع مالكي المنشأة بصفتهم مالكين (مثل زيادة أو تخفيض رأس المال وتوزيعات الأرباح).
- يجب أن تعرض قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر (قائمة الدخل الشامل)، إضافة إلى أقسام الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر ما يلي:
 - أ- الربح أو الخسارة.
 - ب- إجمالي الدخل الشامل الآخر.
 - ج- الدخل الشامل للفترة = الربح أو الخسارة للفترة المالية + الدخل الشامل الآخر.
 إذا عرضت المنشأة قائمة منفصلة للربح أو الخسارة، فإنها لا تعرض قسم الربح أو الخسارة في القائمة التي تعرض الدخل الشامل.
- أي أن المعيار يسمح بعرض:

- قائمة واحدة تسمى قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الآخر او (قائمة الدخل الشامل)، أو عرض قائمتين الاولى قائمة الربح او الخسارة للفترة المالية بشكل منفصل يليها قائمة باسم قائمة الدخل الشامل (تشمل رقم ربح او خسارة الفترة يليها مكونات الدخل الشامل الآخر).

مكونات بنود الدخل الشامل الآخر:

تمثل بنود دخل ومصاريف لم يتم الإعتراف بها في قائمة الدخل وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS وتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية كما هو مطلوب او مسموح به وفقاً لتلك المعايير، ومن الأمثلة عليها ما يلي:

- التغيرات في فائض إعادة التقييم (فائض إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات 16 IAS 38) والأصول غير الملموسة.
- إعادة قياس خطط المنافع المحددة بموجب IAS 19 "منافع الموظفين".
- الأرباح والخسائر الناتجة عن ترجمة البيانات المالية لعمليات أجنبية بموجب IAS 21.
- الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الاستثمارات في أدوات الملكية (الأسهم) المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بموجب معيار IFSR 9.
- الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس الاستثمارات في أدوات الدين (السندات مثلًا) المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بموجب معيار IFSR 9.
- ربح او خسارة الجزء الفعال من تحوط التدفقات النقدية بموجب (9) IFRS.

البنود الواجب عرضها بشكل منفصل ضمن قسم الربح او الخسارة من قائمة الدخل الشامل او في "قائمة الربح او الخسارة" اذا عرضت منفصلاً:

بالإضافة لما تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية، يجب ان يشمل قسم الربح او الخسارة من قائمة الدخل الشامل او "قائمة الربح او الخسارة" بشكل منفصل - كحد أدنى - بنوداً تعرض المبالغ التالية للفترة المالية:

- أ- الإيراد: ويتم عرض بنود الإيراد التالية بشكل منفصل:
 - إيراد الفائدة الذي يتم احتسابه بموجب طريقة الفائدة الفعالة.
 - إيراد التأمين (انظر معيار IFRS 17).
- ب- تكاليف التمويل (مصروف الفائدة الربوية او مصروف المراقبة الإسلامية)
- ج- خسائر التدني (بما في ذلك مكاسب استعادة خسائر التدني) للأصول المالية بموجب IFRS 9
- د- مصاريف خدمة التأمين من العقود الصادرة بموجب معيار عقود التأمين رقم 17 IFRS .

- هـ- الدخل او المصروف من عقود اعادة التامين بموجب معيار عقود التامين رقم 17 . IFRS 17
 - و - الارباح والخسائر الناتجة عن إلغاء الاعتراف بالأصول المالية المقاسة بالكلفة المطفأة.
 - ز- حصة المنشأة من الارباح أو الخسائر في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة والتي تم المحاسبة عليها بإستخدام طريقة حقوق الملكية.
 - ح - مصروف (او دخل) التمويل لعقود التامين الصادرة بموجب معيار عقود التامين رقم 17 IFRS 17
 - ط- مصروف (او دخل) التمويل لعقود اعادة التامين الصادرة بموجب IFRS 17
 - ي- اذا تم اعادة تصنيف الاصل المالي خارج فئة اصول مالية بالكلفة المطفأة ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة ، الربح والخسارة الناتج عن الفرق بين الكلفة المطفأة السابقة للاصل المالي وقيمة العادلة بتاريخ اعادة التصنيف.
 - ك- اذا تم اعادة تصنيف الاصل المالي خارج فئة (أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل اخر) ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة ، اي ربح او خسارة متراكم تم الاعتراف به سابقا ضمن الدخل الشامل الآخر وتم اعادة تصنفيه الى الارباح والخسائر .
 - ل- مصروف ضريبة الدخل.
 - م- مبلغ برقم واحد للعمليات الموقوفة (غير المستمرة) انظر معيار 5 IFRS 5 ويشير المعيار الى ان البنود المعروضة في قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الآخر قد يتم تجميعها او عدم تجميعها وفق العرض الملائم لذلك البند.
 - البنود الواجب عرضها ضمن قسم الدخل الشامل الآخر:**
يجب ان يعرض قسم الدخل الشامل الآخر بنود مستقلة للدخل الشامل الآخر للفترة المالية مصنفة حسب طبيعتها (متضمنة حصة المنشأة من الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة والمشاريع الخاضعة للسيطرة المشتركة التي يتم محاسبتها بإستخدام طريقة حقوق الملكية) ومصنفة الى مجموعتين (وفق ما تتطلبه معايير الإبلاغ المالي الدولية):
 - أ- مجموعة بنود الدخل الشامل الآخر التي لا يتم لاحقاً اعادة تصنفيها ضمن الربح او الخسارة.
 - ب- مجموعة بنود الدخل الشامل الآخر التي يتم لاحقاً اعادة تصنفيها ضمن الربح او الخسارة عند تحقق شروط محددة.
- كما يتطلب المعيار رقم (1) أيضاً الإفصاح في قائمة الدخل الشامل عن البنود التالية كتفاصيل ربح أو خسارة للفترة:
- أ- الربح أو الخسارة الذي يعزى (ينسب) الى:
 - الحقوق غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية).
 - مالكي الشركة الأم.

بـ إجمالي الدخل الشامل للفترة المالية الذي ينس卜 إلى:

- الحفرق غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية).

- مالكي الشركة الأم.

وإذا عرضت المنشأة قائمة ربح أو خسارة منفصلة، فإنها تتعرض تخصيص الربح أو الخسارة في الفقر (ج) ضمن هذه القائمة.

الإفصاح عن مبلغ ضريبة الدخل لبنود الدخل الشامل الآخر :

يجب على المنشأة الإفصاح عن مبلغ ضريبة الدخل المرتبطة بكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر، بما في ذلك تعديلات إعادة التصنيف إما في قائمة الدخل الشامل أو في الإيضاحات.

ويمكن للمنشأة عرض مكونات قائمة الدخل الشامل الآخر كما يلي:

- بالصافي بعد الآثار الضريبية ذات العلاقة.

- بالمبالغ قبل الضريبة لكل بند من مكونات الدخل الشامل الآخر مع اظهار قيمة واحدة مبينة للملبغ التراكمي لضريبة الدخل ذات العلاقة بتلك المكونات.

كما يتطلب المعيار الإفصاح عن تعديلات إعادة التصنيف المتعلقة بمكونات الدخل الشامل الآخر، وتمثل إعادة التصنيف المبالغ المعترف بها كدخل شامل آخر في السابق وتم إعادة تصنيفها ضمن الأرباح والخسائر في الفترة اللاحقة. فعلى سبيل المثال تكون المكاسب المتحققة عند التصرف بالأصول المالية ضمن فئة "الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر"⁷ مشمولة ضمن الأرباح والخسائر للفترة الحالية، حيث أن هذه المكاسب كانت قد ظهرت في قائمة الدخل الشامل في الفترة الحالية أو الفترة السابقة، وبالتالي يجب اقتطاع هذه المكاسب غير المتحققة من الدخل الشامل الآخر (إعادة تصنيفها) وتحويلها إلى الأرباح والخسائر.

البنود غير العادية Extraordinary Items

ينص المعيار رقم (1) على أنه يجب على المنشأة عدم عرض أي من بنود الدخل أو المصروفات كبنود غير عادية في قائمة الدخل الشامل أو في قائمة الدخل المنفصلة (إذا تم عرضها)، أو حتى في الإيضاحات. وبالتالي فقد الغي المعيار مفهوم البنود غير العادية عند عرض قائمة الدخل الشامل أو عرض قائمة الدخل.

المعلومات التي يجب عرضها في "قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر" أو في الإيضاحات: إذا كانت بنود الدخل والمصروفات مادية (قيمتها مهمة نسبياً)، يتطلب المعيار رقم (1) الإفصاح عن حجمها وطبيعتها بشكل منفصل. وتشمل الحالات التي تؤدي إلى الإفصاح المنفصل عن بنود

⁷ IFRS 9

الدخل والمصروف ما يلي:

- أ. هبوط قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق (مصروف هبوط أسعار المخزون)، والمبالغ المعكوسه لهذه التخفيضات.
- ب. تدني قيمة الممتلكات والمصانع والمعدات إلى المبلغ القابل للإسترداد (خسارة التدني في القيمة)، والمبالغ المعاكسه لهذه التخفيضات (أرباح استعادة التدني).
- ج. إعادة هيكلة أنشطة المنشأة، والمبالغ المعاكسه لأية مخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة.
- د. أرباح أو خسائر بيع أو شطب أو التخلص من بند الممتلكات والمصانع والمعدات.
- هـ. نتجة بيع الاستثمارات.
- وـ. نتائج العمليات الموقوفة.
- زـ. نتائج تسوية الفضايا.
- حـ. المبالغ التي يتم عكسها للمخصصات.

الإفصاح عن المبلغ المعترف به كتوزيعات للملاء، وحصة السهم من هذه التوزيعات والأرباح المقترن توزيعها:

- 1- يتم الإفصاح عن المبالغ المعترف بها كتوزيعات لحملة الأسهم وكذلك حصة السهم من هذه التوزيعات ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو ضمن الإيضاحات.
- 2- أما بخصوص الأرباح المقترن توزيعها أو المعلن عنها بعد نهاية السنة المالية وقبل اصدار البيانات المالية والتي لم يتم إقرارها (لم يعترض كتوزيعات بشكل قطعي) فيطلب المعيار الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية.

طرق عرض المصروفات عند إعداد قائمة الدخل (الربح والخسارة للفترة المالية الحالية) بموجب المعيار رقم (1) يجب على المنشأة أن تعرض تحليلًا للمصروفات بإستخدام تصنيف يعتمد على واحدة مما يلي:

1. طبيعة المصروف: ويتم تجميع المصروفات في بيان الدخل حسب طبيعتها (مثال ذلك الاعثار ومشتريات المواد وتكليف النقل والأجور والرواتب وتكليف الإعلان).
 2. وظيفة المصروف: أما أسلوب وظيفة المصروف أو تكلفة المبيعات حيث تصنف المصروفات بموجب هذا الأسلوب حسب وظيفتها كجزء من تكلفة المبيعات أو التوزيع أو الأنشطة الإدارية.
- ويجب اختيار الأسلوب الذي يقدم معلومات موثقة وأكثر ملائمة والذي يعتمد على كل من العوامل التاريخية والصناعية وطبيعة المنشأة، وتشجع المنشآت على عرض ذلك التحليل في صلب قائمة

الدخل ولا يلزم بذلك.⁸ فيما يلي مثال للتصنيف باستخدام طريقة طبيعة المصاروف:

شركة الصناعات المتطرفة المساهمة العامة قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في 31/12/2024 (بآلاف الدينار)		
125,000		الإيرادات من النشاط التشغيلي
5,000		مكاسب وإيرادات أخرى
130,000		المجموع
	(12,000)	التغيرات في مخزون البضائع الجاهزة والعمل قيد الإنجاز
	(65,000)	المواد الخام والمستهلكات المستخدمة
	(8,000)	تكاليف منافع الموظفين
	(15,000)	مصاريف الاعمال والإطفاء
	(1,000)	المصاروفات الأخرى
	(500)	مصاريف التمويل
(101,500)		إجمالي المصاروفات
1,200		حصة المنشأة في أرباح المنشآت التابعة والزميلة
29,700		ربح الفترة قبل الضريبة
(12,500)		مصاروف ضريبة الدخل
17,200		ربح الفترة بعد الضريبة
		يوزع ربح الفترة بعد الضريبة كما يلي :
	12,900	- مالكي الشركة الأم
	4,300	- حصة الحقوق غير المسيطر عليها (الأقلية)
	17,200	

وفيما يلي مثال على تصنیف باستخدام أسلوب وظيفة المصاروف:

⁸ تجدر الاشارة الى ان تصنیف المصاريف حسب الوظائف هي الاكثر شيوعاً واستخداماً من قبل الشركات في الاردن وفي معظم دول العالم.

شركة الصناعات المتطورة المساهمة العامة قائمة الدخل الشامل عن الفترة المالية المنتهية في 31/12/2024 (بآلاف الدنانير)	
125,000	إيرادات من النشاط التشغيلي
85,000	تكلفة المنتجات
40,000	إجمالي الربح
5,000	مكاسب وابرادات أخرى
(3,000)	مصاريف التوزيع
(12,000)	المصروفات الإدارية
(1,000)	المصروفات الأخرى
(500)	مصاريف التمويل
1,200	حصة المنشأة في أرباح المنشآت التابعة والزميلة
29,700	ربح الفترة قبل الضريبة
(12,500)	مصرف ضريبة الدخل
17,200	ربح الفترة بعد الضريبة
	الدخل الشامل الآخر:
1,000	أرباح غير محققة لتقدير أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر
2,000	فائض إعادة التقييم ممتلكات ومعدات.
4,000	حصة المنشأة في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة.
7,000	الدخل الشامل الآخر للسنة
24,200	اجمالي الدخل الشامل للسنة
	ربح الفترة (17,200) دينار موزع إلى:
12,900	- حملة أسهم الشركة الأم
4,300	- حصة الحقوق غير المسيطر عليها
	الدخل الشامل (24,200) دينار موزع إلى:
19,100	- حملة أسهم الشركة الأم
5,100	- حصة الحقوق غير المسيطر عليها

وعند قيام المنشأة باتباع اسلوب تصنیف المصروفات حسب وظيفتها، يجب عليها الإفصاح عن معلومات إضافية حول طبيعة المصروفات بما في ذلك مصروف الإهلاك والإطفاء وتکاليف منافع الموظفين.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية Statement of Changes in Equity

يجب على المنشأة عرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية بحيث تظهر هذه القائمة:

- أ- إجمالي الدخل الشامل للفترة مبيناً بشكل منفصل المبالغ المنسوبة إلى مالكي الشركة الأم والبالغ التي تعود إلى الحقوق غير المسطير عليها (حقوق الأقلية).
- ب- لكل مكون من مكونات حقوق الملكية، آثار التطبيق باثر رجعي او اعادة العرض باثر رجعي المعترف بها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (8).

ج- نسوية لمبالغ البنود الواردة ضمن حقوق الملكية بين القيمة المسجلة في بداية الفترة المالية ونهايتها، وبشكل منفصل يجب الإفصاح عن التغيرات الناجمة عن:

- الأرباح والخسائر.
 - كل بند من مكونات الدخل الشامل.
 - المعاملات مع المالكين بصفتهم مالكين، التي تظهر بشكل منفصل المساهمات (زيادة رأس المال) والتوزيعات على المالكين والتغير في حقوق المالكين في الشركات التابعة التي لا ينتفع عنها فقدان السيطرة على الشركة التابعة.
- فيما يلي مثال توضيحي لقائمة التغيرات في حقوق الملكية وفق ما يتطلبه معيار رقم (1) "عرض القوائم المالية".

شركة الصناعات المتطرفة المساهمة العامة							
قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31/12/2024 (بألاف الدنانير)							
المجموع	حقوق الأقلية	الأرباح المحتجزة	احتياطي قانوني	فائض إعادة التقييم الإضافي	رأس المال	رأس مال الأسهم	البيان
287,000	16,000	8,000	48,000	25,000	40,000	150,000	أرصدة 1/1
5,000				5,000			فائض إعادة التقييم
17,200		17,200					ربح الفترة
(9,700)		(97,00)					توزيعات أرباح نقدية
000		(6,500)	6,500				احتياطي قانوني
135,000					35,000	100,000	إصدار أسهم
1,500	1500						صافي الزيادة في حقوق الأقلية
436,000	17,500	9,000	54,500	30,000	75,000	250,000	أرصدة 12/31

- 60 -

قائمة التدفقات النقدية Cash Flow Statement

وهي القائمة التي تبين المقوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة معينة والتي يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية وقد عرف معيار المحاسبة الدولي رقم (7) تلك النشاطات كما يلي:

1. **النشاطات التشغيلية:** وهي النشاطات الرئيسة لتوليد الإيراد في المنشأة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.
 2. **النشاطات الاستثمارية:** وهي النشاطات المتصلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها، وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البند الذي تعادل النقدية.
 3. **النشاطات التمويلية:** وهي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المنشأة.
- والهدف الأساسي لقائمة التدفق النقدي تزويد معلومات حول المقوضات النقدية والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة، وتوفير معلومات حول الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.
- ويشير معيار المحاسبة الدولي رقم (7) والذي يبين متطلبات عرض قائمة التدفقات النقدية ومتطلبات الإفصاح المتعلقة بها، بأن المنافع المدركة عند عرض قائمة التدفق النقدي بالاقتران مع قائمة المركز المالي وقائمة الدخل تتتمثل بما يلي:

1. تقدم معلومات حول الهيكل المالي للمنشأة (ويتضمن السيولة والقدرة على الوفاء بالديون) وقدرة المنشأة بالتأثير على مبالغ وتوقت تدفقاتها النقدية بما يمكنها من التكيف مع التغيرات في الظروف والفرص المختلفة.
2. تقدم معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية لنقاش التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملك في المنشأة.
3. تعزز قابلية المقارنة لنتائج الأنشطة التشغيلية بين المنشآت المختلفة نظراً لتحديد آثار إختلاف السياسات المحاسبية المطبقة.

الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية Notes to the Financial Statements

تعتبر الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزءاً لا يتجزأ منها، إذ أن لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم القوائم المالية، وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم. وقد سبق الإشارة إلى المعلومات التي يتوجب عدم إدراجها ضمن قائمة الدخل والميزانية وقائمة التغيير في حقوق الملكية وبالتالي يتوجب إدراجها ضمن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية.

وبحسب معيار المحاسبة الدولي فإن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية تسهم في تحقيق الأهداف

عرض القوائم المالية

معيار المحاسبة الدولي رقم (1)

التالية:

- تقديم معلومات عن الأسس والسياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المنشاء في إعداد القوائم المالية.
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولي ولا تظهر في صلب قائمة الدخل والميزانية وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية.
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات لم تظهر في صلب قسم الدخل والميزانية وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، إلا أن نشرها يعتبر ضروري لتوفير العرض العادل **Fair Presentation** للقوائم المالية والمساعدة في فهم تحويات القوائم المالية.

ويؤكد المعيار على أهمية اسلوب عرض الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية، بحيث تقدم بأسلوب منظم Systematic Manner طالما كان ذلك ممكناً أو عملياً، كما يجب الربط المرجعي Cross-Referenced بين كل بند في صلب القوائم المالية مع أية معلومات ذات صلة مرتبطة بها في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

ويحسب المعيار فان طبيعة المعلومات التي تعرض من خلال الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية تكون اما:

1. معلومات إضافية او تفاصيل للمعلومات المعروضة في صلب القوائم المالية.
 2. معلومات محددة لشرح بعض الأرقام الواردة في القوائم المالية.
 3. معلومات إضافية لم ترد اية بنود تتعلق بها في القوائم المالية مثل الالتزامات الطارئة.
- وقد حدد معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ترتيب محدد لعرض الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، على اعتبار ان هذا الترتيب يساعد مستخدمي القوائم في عملية مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة، وهذا الترتيب هو:
- ووفق المعيار المحاسبي رقم (1) يتم عادة عرض الإيضاحات حسب الترتيب التالي مما يساعد المستخدمين في فهم القوائم المالية ومقارنتها مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى:
- أ. عبارة تفيد بإمتثال المنشاء لمعايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS.
 - ب. عرض لأساس (أسس) القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المطبقة.
 - ج. معلومات موضحة ومؤيدة للبنود المعروضة في صلب القوائم المالية مع استخدام نفس الترتيب الذي عرضت فيه البنود في القائمة ونفس ترتيب القوائم المالية.
 - د. إفصاحات أخرى، مثل الإفصاحات المتعلقة بالإلتزامات المحتملة (الطارئة) بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (37) والتعهدات التي قدمتها المنشأة للغير ولم تظهر في القوائم المالية،

وكذلك الإفصاح عن أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية.
ومن الأمثلة على البنود أعلاه ما يلي:

1. الطرق والسياسات المحاسبية التي تم اعتمادها لإعداد القوائم المالية والتغيرات التي تحدث فيها مع بيان الأسباب التي أوجبت تلك التغيرات.
2. المطالبات على أصول الشركة وترتيبها حسب أولوياتها.
3. بيان القيد على توزيعات الأرباح على المساهمين.
4. وصف علاقة الشركة مع الأطراف الأخرى وأية عقود أبرمتها مع تلك الأطراف.
5. طبيعة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وتأثيرها المالي.
6. توضيح العمليات التي تؤثر على حقوق المساهمين بالشركة.
7. أي معلومات أخرى يصعب الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية والتقديرات الهامة

Disclosure of Accounting Policies and Estimation

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الإفصاح ضمن ملخص السياسات المحاسبية الهامة عن معلومات حول أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية مثل (التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة القابلة للتحقق، القيمة العادلة، أو القيمة القابلة للإسترداد)، والسياسات المحاسبية الهامة الازمة لفهم المناسب للقوائم المالية، كما يجب توضيح التقديرات التي إستخدمتها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية. كما يتطلب المعيار من المنشأة الإفصاح ضمن الإيضاحات عن معلومات تتعلق بالإفتراضات المستقبلية الهامة مثل كيفية تدبير التدفقات النقدية المتوقعة عند احتساب القيمة قيد الإستعمال عند إجراء اختبار تدني قيمة الموجودات.

يتطلب المعيار رقم (1) إفصاحات أخرى في الإيضاحات وتشمل معلومات عما يلي:

1. مبلغ توزيعات أرباح الأسهم المقترن توزيعها أو المعلن عن توزيعها قبل التصريح بإصدار القوائم المالية، والتي لم يتم المصادقة عليها من الجهة المخولة بذلك (الهيئة العامة) خلال الفترة، وحصة السهم من تلك التوزيعات.
2. مبلغ أية أرباح أسمى ممتازة تراكمية لم يتم الإعتراف بها.
3. توضح المنشأة عما يلي إذا لم يتم الإفصاح في مكان آخر ضمن المعلومات المنشورة مع القوائم المالية:
 - أ- بلد إقامة المنشأة وشكلها القانوني وبلد التأسيس وعنوان المكتب المسجل.

عرض القوائم المالية

معايير المحاسبة الدولي رقم (1)

- بـ وصف لطبيعة عمليات المنشأة وعملياتها الرئيسة.
- جـ إسم الشركة القابضة والشركة القابضة النهائية للمجموعة.
- أما بالنسبة للسلبيات أو الانقادات للإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، فتتمثل بالآتي:
 - أن هذه الإيضاحات تميل إلى أن تكون أكثر صعوبة في فهمها وقراءتها ما لم يتم التوسيع في دراستها من قبل مستخدمي التقارير المالية، مما يعرضها في كثير من الأحيان إلى الإهمال من قبل مستخدميها.
 - أن النصوص الوصفية أكثر صعوبة لاستخدامها في اتخاذ القرارات مقارنة بالبيانات الكمية الموجزة في القوائم المالية.
 - وبسبب التعقيد المتزايد في أعمال المنشآت، فإن هناك خطورة في الإفراط في استخدام هذه الإيضاحات على حساب تطوير مبادئ لدمج العلاقات الجديدة والأحداث المستجدة في القوائم المالية نفسها.

- 64 -

أسئلة المعيار (1):IAS



1. ما الهدف الرئيس للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1): "عرض القوائم المالية"؟
2. ما هو النطاق الذي يغطيه المعيار المحاسبي الدولي رقم (1): "عرض القوائم المالية"؟
3. ما المقصود بالمصطلحات والعبارات التالية وذلك حسب ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (1): "عرض القوائم المالية"؟
 - فرض الاستمرارية
 - الانساق في العرض
 - المادية والتجميع
 - التفاص
 - المعلومات المقارنة
4. ما هي محددات قائمة المركز المالي (الميزانية)؟
5. ما هي الحالات او الشروط الواجب توفرها لتصنيف الأصل على أنه متداول؟
6. ما هي الحالات او الشروط الواجب توفرها لتصنيف الالتزام على أنه متداول؟
7. ما هي الحالات التي يتطلب المعيار رقم (1) فيها إعادة تصنيف الالتزامات غير المتداولة إلى التزامات متداولة.
8. حدد 6 بنود يتوجب عرضها في صلب الميزانية وضمن الأصول غير المتداولة.
9. ما هي الأهداف الرئيسية من إعداد قائمة الدخل؟
10. هناك طريقتان لعرض المصارييف في قائمة الدخل، بين هاتان الطريقتين وما هي الطريقة الأكثر استخداماً في الحياة العملية.
11. ما هي العناصر الأساسية التي تتضمنها قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
12. ما هي الأهداف الرئيسية من وجود الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية؟
13. بين ترتيب عرض الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية وفق لمعيار المحاسبي رقم (1).

وضع دائرة حول الإجابة الأصح لكل سؤال من الأسئلة التالية:

1. يغطي معيار المحاسبة الدولي رقم (1) القوائم المالية ذات الغرض العام من حيث:

- أ- المحتويات والشكل الذي يتوجب ان تعرض به تلك القوائم
- ب- الحد الأدنى من البيانات الواجب نشرها في تلك القوائم
- ج- الاعتراف والقياس والإفصاح عن عمليات دقيقة ومحددة
- د- أ و ب صحيحتان

2. من الاعتبارات العامة التي أوردها المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) لعرض القوائم المالية:

- أ- التوقيت المناسب
- ب- فرض الاستمرارية
- ج- الملاءمة
- د- جميع ما ذكر صحيح

3. عند تقدير الإدارة لفرض الاستمرارية، يتوجب على الإدارة الأخذ بعين الاعتبار جميع المعلومات والحقائق المتوفرة لفترة قادمة تتصل بمدة لا تقل عن:

- أ- 12 شهر
- ب- 6 شهور
- ج- 5 سنوات
- د- 3 سنوات

4. عندما تغير المنشأة نهاية فترة إعداد التقارير المالية لها وتعرض البيانات المالية لفترة تزيد عن سنة، أي من البنود التالية ليس مطلوباً الإفصاح عنه حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1):

- أ- السبب وراء استخدام فترة أطول من سنة.
- ب-حقيقة ان المبالغ المعروضة في البيانات المالية ليست مقارنة بشكل كامل.
- ج- اثر التغير في طول الفترة على البنود ذات الأهمية النسبية العالية.
- د- الفترة التي تغطيها القوائم المالية.

5. وفقاً لمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، أي العبارات التالية غير صحيحة:

- أ- لا يجوز تصحيح السياسات المحاسبية غير المناسبة عن طريق الإفصاح.
- ب- يمكن الخروج على الاتساق عند حدوث تغيير في أحد معايير المحاسبة الدولية.
- ج- يتوجب عرض البنود غير المشابهة التي لها أهمية مادية في بنود منفصلة.
- د- عند تقييم فرض الاستمرارية يتوجب الأخذ بعين الاعتبار جميع المعلومات والحقائق المتوفرة لفترة قادمة لا تزيد عن اثني عشر شهراً.

6. أي من حالات العرض التالية يعتبر تقاصاً:

- أ- عرض مجمع الاهلاك مطروحاً من الأصل الثابت.
- ب- عرض مجمع النفاد مطروحاً من مناجم الفحم.
- ج- عرض خصم إصدار السندات مطروحاً من قرض السندات.
- د- لا شيء مما ذكر.

7. خلال العام 2020 كان لدى الشركة العالمية قرض بنكي قيمته 50,000 دينار يستحق السداد في 30/6/2025 وقد اخلت الشركة بشروط القرض ونتيجة ذلك أصبح القرض واجب السداد في 12/12/2020. قامت الشركة بالتفاوض مع البنك المقرض وتم الاتفاق في 15/1/2021 بتأجيل سداد القرض إلى التاريخ المتفق عليه سابقاً (30/6/2025). تنتهي السنة المالية للشركة في 31/12/2020 وقد تم إصدار القوائم المالية للعام 2020 في 28/2/2021. يظهر القرض أعلاه في ميزانية الشركة في 31/12/2020 ضمن الالتزامات:

- أ- المتداولة
- ب- غير المتداولة
- ج- يجوز ان تظهره الشركة كالتزامات متداولة أو غير متداولة
- د- لا شيء مما ذكر صحيح

8. بموجب معيار المحاسبة الدولية رقم (1) فإن العقارات الجاهزة للبيع لشركة تمارس تجارة العقارات يتم تصنيفها :

- ب- كأصول غير متداولة
- أ- كأصول متداولة
- د- حسب رغبة المنشاة
- ج- كأصول أخرى

9. احد البنود التالية ليس بإندا من البنود التي يجب ان يتضمنه الحد الأدنى للبنود التي يجب ان تعرض في الميزانية العمومية:

- أ- الممتلكات الاستثمارية
- ب- الأصول البيولوجية
- ج- حقوق غير مسيطر عليها المعروضة ضمن حقوق الملكية
- د- الالتزامات الطارئة

10. في حالة وجود ذمم مدينة تستحق السداد بعد أكثر من 12 شهر فيتوجب عرض هذا الجزء:

- أ- إما ضمن الأصول المتداولة أو ضمن الأصول غير المتداولة
- ب- ضمن الأصول غير المتداولة
- ج- بشكل منفصل عن باقي الذمم المدينة
- د- مع الضمانات التي أخذتها المنشاة على ذلك الدين

11. بموجب المعيار المحاسبة الدولية رقم (1) يجب على المنشأة أن تعرض تحليلاً للمصروفات باستخدام تصنيف يعتمد على واحدة مما يلي:

- أ- طبيعة المصروف
- ب- قيمة المصروف
- ج- كونه نقدي أو غير نقدي
- د- جميع ما ذكر صحيح

12. تظهر الأرباح المقترن توزيعها والتي لم يتم إقرارها ضمن:

- أ- الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية
- ب- قائمة الدخل
- ج- الأرباح المدورة ويتم الإفصاح عنها
- د- حقوق المساهمين وفي بند مستقل "أرباح مقترن توزيعها على المساهمين"

(الأسئلة من 13 - 26 من أسئلة امتحانات الـ JCPA)

13. يقضى المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) حول عرض البيانات المالية الإفصاح عما يلي باستثناء:

- أ- طبيعة عمليات المنشأة ونشاطاتها الرئيسية.
- ب- اسم الشركة الأم إذا كانت شركة قابضة.
- ج- الأرباح أو الخسائر الاستثنائية وغير العادية.
- د- استخدام التقديرات.

14. أي من الجمل التالية لا تعتبر صحيحة فيما يتعلق بمنشأة تعرض الأصول والالتزامات على أنها متدولة وغير متدولة في بيان المركز المالي:

- أ- يجب تصنيف التزامات تعويضات نهاية الخدمة إلى متدول وغير متدول.
- ب- يجب تصنيف أصول والتزامات الضريبة المؤجلة إلى متدول وغير متدول.
- ج- يتم تصنيف الأصول إلى متدولة إذا كانت فترة استرداد هذه الأصول ستم خلال مدة لا تتجاوز اثنتي عشر شهراً بعد فترة التقرير.
- د- يمكن عرض الأصول والالتزامات بحسب الترتيب التصاعدي أو التنازلي للسيولة.

15. أي مما يلي لا يشكل مكوناً للبيانات المالية للأغراض العامة:
- أ- بيان التدفقات النقدية.
 - ب- بيان تكلفة الإنتاج.
 - ج- السياسات المحاسبية.
 - د- بيان التغيرات في حقوق الملكية.
16. تكون البيانات المالية الكاملة مما يلي:
- أ- بيان المركز المالي وبيان الدخل الشامل
 - ب- بيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية
 - ج- إيضاحات حول البيانات المالية
 - د- جميع ما ذكر صحيح
17. في حالة أن المنشأة أخلت بأحد شروط تنفيذ التزام طويل الأجل حيث أصبح هذا الالتزام قابل للدفع عند المطالبة فإن على المنشأة تصنيف هذا الالتزام بتاريخ قائمة المركز المالي على أنه:
- أ- قصير الأجل.
 - ب- طويل الأجل إذا وافق الطرف الآخر بعد تاريخ (قائمة المركز المالي) على عدم المطالبة بسبب إخلال المنشأة بهذا الشرط.
 - ج- طويل الأجل.
 - د- طويل الأجل إذا وافق الطرف الآخر بعد تاريخ (قائمة المركز المالي) وقبل الموافقة على الإصدار) على عدم المطالبة بسبب إخلال المنشأة بهذا الشرط.
18. تدرج أسماء الخزينة في قائمة المركز المالي ضمن:
- أ- الاستثمارات طويلة الأجل.
 - ب- الأصول الأخرى.
 - ج- مطروحة من حقوق المساهمين.
 - د- مطلوبات طويلة الأجل.
19. إن نتائج العمليات الموقوفة تظهر في البيانات المالية كما يلي:
- أ- لا تظهر مستقلة في بيان الدخل.
 - ب- تظهر مستقلة في بيان الدخل.
 - ج- يتم الإفصاح عنها في الإيضاحات حول البيانات المالية إذا كانت جوهرية.
 - د- ما ورد في (أ) و(ج) أعلاه صحيح.
20. عند إقرار مجلس الإدارة للأرباح المقترن توزيعها على المساهمين بعد انتهاء السنة المالية، فإن تلك الأرباح المقترنة تظهر في البيانات المالية:
- أ- في بند أرباح مقترن توزيعها على المساهمين ضمن المطلوبات.
 - ب- في بند أرباح مقترن توزيعها على المساهمين ضمن حقوق المساهمين.
 - ج- تبقى ضمن الأرباح المدورة ويتم الإفصاح عنها في البيانات المالية.
 - د- كل ما ورد أعلاه صحيح.

21. عندما تعرض المصروفات مصنفة وفقاً لوظيفتها (عملها) فان المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) حول عرض البيانات المالية لا يتطلب الإفصاح عما يلي كمعلومات إضافية:
- أ- مصاريف استهلاك الموجودات.
 - ب- مصاريف إطفاء الموجودات.
 - ج- مصاريف منافع الموظفين.
 - د- مصاريف الإيجارات.
22. أذكر فيما يلي البنود التي لا يتطلب عرضها كحد أدنى من المعلومات في الميزانية العامة:
- أ- الموجودات البيولوجية.
 - ب- الموجودات الضريبية المؤجلة.
 - ج- الالتزامات الطارئة.
 - د- الاستثمارات العقارية.
23. يمثل الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل ما يلي باستثناء:
- أ- فروقات العملة التالجة عن ترجمة العمليات الأجنبية.
 - ب- الربح من الجزء الفعال من التحوط للقيمة العادلة.
 - ج- حصة الشركة الأم في الدخل الشامل الآخر في الشركة الطيبة.
 - د- التغير في فائض أو عجز الموجودات غير الملموسة.
24. بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) حول عرض البيانات المالية فان للشركة ان تعد البيانات المالية الكاملة على النحو التالي باستثناء:
- أ- تتضمن ارقام المقارنة للسنة السابقة فقط
 - ب- على اساس سنوي على الاقل
 - ج- يمكن اعداد البيانات المالية على اساس مجموع عدد الاسابيع في السنة اي (52) اسبوع.
 - د- تشمل معلومات مقارنة للسنة السابقة بما فيها معلومات مكتوبة ووصفية
25. يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) حول عرض البيانات المالية اظهار تحليل المصروفات المعترف فيها كما يلي:
- أ- حسب طبيعتها او وظيفتها
 - ب- حسب وظيفتها فقط
 - ج- حسب طبيعتها او وظيفتها على ان يتم الافصاح في الايضاحات حول طبيعتها اذا تم اظهارها حسب وظيفتها
 - د- حسب وظيفتها على ان يتم الافصاح في الايضاحات حول طبيعتها
- 26 . يمثل الدخل الشامل ما يلي:
- أ- صافي الدخل خلال الفترة بعد تعديله بالبنود غير النقدية.
 - ب- التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة والناتجة عن العمليات والاحداث التي ليست لها علاقة بالمالكين بصفتهم مالكي الشركة.
 - ج- التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة والناتجة عن العمليات والاحداث التي حصلت مع المالكين بصفتهم مالكي الشركة.
 - د- التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة.